الأخبار تجدد
الموقع التجريبي

الصليب الأحمر يبدأ جمع العينات من أهالي المفقودين

راجانا حمية

الخيمة مقفلة. بابها الذي كان يطلّ على «المسكبة» أغلقوه بعارضة خشبيّة. أغلقوه على وجع أمهات انتظرن أبناءهن في الباحة الخلفية لـ«الإسكوا»، وانتهين قبل أن يعرفن مصيرهم. أمس، أمام خيمة المفقودين والمخفيين قسراً، كان غياب أمهات المفقودين، اللواتي حرسن ذاكرتهن سنوات طويلة، مؤلماً، وكان آخرهن غياب صبحيّة عشو، شقيقة المفقود أحمد عشّو، التي توقّف قلبها، أول من أمس. وهي التي كان من المفترض أن تحضر إطلاق مشروع جمع العينات البيولوجية التي أعلنت عنها، أمس، البعثة الدولية للصليب الأحمر. لم تكن وحدها الغائبة. أمهات كثيرات أقعدهن المرض لم يأتين، فكانت بناتهنّ وأبناؤهنّ الجيل الجديد الذي حضر ليحمل القضيّة التي صار لها من العمر 40 عاماً.

ماتت صبحيّة قبل أن تعرف، ربّما، أن الصليب الأحمر بدأ بجمع العينات البيولوجيّة (اللعاب) من أهالي المفقودين، تمهيداً لحفظها ومن ثم استعمالها في التعرّف على رفات المفقودين، إن وجدت. تلك الخطوة التي أعلن عنها رئيس البعثة في لبنان، فابريزيو كاربوني، حيث «ستؤخذ عينتان من الأهالي، واحدة ستحفظ لدى الصليب الأحمر، فيما الأخرى لدى قوى الأمن الداخلي». ولم ينس كابوني التأكيد أنّ «ما نقوم به هو مساعدة الأهالي ولا نحلّ مكان الدولة اللبنانية التي يجب أن تلعب دورها في كشف مصير الأفراد الذين فقدوا جراء الحروب». هذا الكشف الذي لا يكون «إلا عبر تشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين التي ستتولى مهام التفتيش عن المفقودين».

تحاول البعثة، عن طريق المساعدة، تذكير الدولة اللبنانية بأن عليها مسؤولية. بأنها ملزمة بأن تجبر بخاطر من بقي، على الأقل. ولكنها، «لن تفعل» ــ تقول وداد حلواني، رئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان ــ وإن «كنا نريد منك أن تفعلي».

لوداد، ومن يشبهها من أمهات وزوجات المفقودين، حكاية طويلة مع الدولة التي لم توفد أمس ممثلاً عنها لمشاركة الأهالي. حكاية أعاد غازي عاد، رئيس لجنة «سوليد»، التذكير بها، عبر بضع محطات، لعلّ أهمها محطة عام 1996، عندما تظاهر الأهالي مطالبين إياها بـ«جمع البيانات عن المفقودين وإنشاء بنك دي إن إي». هذه كانت أقصى أمنيات الأهالي، لكن الدولة لم تحققها. واليوم، بعد 20 عاماً من هذا المطلب، «فقدنا الأمل»، يقول عاد. ويضيف أنّه «في كل مرّة نطالب فيها بحقنا، تطالعنا الدولة بقصّة الخلافات السياسية» التي «يجب ألا تعفي الدولة من مسؤوليتها تجاه مواطنيها، على الأقل من خلال إقرار قانون المفقودين والمخفيين قسراً العالق في المجلس النيابي».